

1000 جنيه زيادة رسمية بأسعار السماد والمدعم يصل لـ 21 ألف !



السبت 28 ديسمبر 2024 م 08:00

اعترف نقيب الفلاحين عبر رسالة ملفرزة أن سعر طن السماد المدعوم بـ 4800 جنيه وبيع في السوق السوداء بـ 21 ألف جنيه، وقال مراقبون إن موظفي الجمعيات الزراعية يتناولوا بـ "أرض خارج الزمام" مضيفين قطع صدراوية وهنية لبعض الفلاحين وتكون بعشرات الأفدنة ويصرفوا لها أسمدة مفعمة بسوق سوداء للأسمدة فضلاً عن تقاسم أرباح الجمعيات الزراعية.

من جانب آخر، قررت وزارة الزراعة إلغاء دعم الأسمدة لـ 18 ألف منتفع بسبب سرقة التيار الكهربائي والتعدى على الأراضى الزراعية، وارتفاع سعر السماد في مصر 1000 جنيه بسبب ارتفاع الطلب وضعف التوريد ليصل طن اليوريا إلى 23 ألفاً والتراث إلى 21 ألفاً ومخزون وزارة الزراعة يكفى فقط 10 أيام!

وقفز سعر شحادة اليوريا والفوسفات إلى أكثر من 1000 جنيه في السوق السوداء، بينما سجل طن سماد "التراث" 21 ألف جنيه، فيما قال مصدر حكومي مطلع إن مخزون وزارة الزراعة يبلغ نحو 200 ألف طن، ويكفى 10 أيام فقط.

وقال مصدر حكومي إنه يجري التنسيق بين وزارة البترول وشركات الأسمدة التي توقفت عن العمل مؤخراً بسبب نقص إمدادات الغاز وهي: سيدي كير للبتروكيماويات، وكيماء، وموبكو، وأبو قير للأسمدة لضخ كميات غاز مناسبة لاستئناف العمل خلال الأيام القليلة المقبلة، كما اتخذت الحكومة إجراءات سريعة لعدم حدوث أزمة كبيرة في السوق والأوضاع ستستقر قريباً.

وأضاف المصدر: "مجلس الوزراء يتبع يومياً تطورات الأزمة مع وزارة البترول والكهرباء لاتخاذ القرارات اللازمة لإنهاء المشكلة، وأغلب المصانع عادت، وهناك مصانع تعمل على إحلال الغاز الطبيعي بالهيدروجين لتجنب حدوث أي أزمات في التصنيع".

وانخفضت الكميات المنتجة من الغاز محلياً أكثر بشكل كبير على تشغيل المصانع، وبالتالي عدم الوفاء باحتياجات السوق في الوقت الذي زاد فيه الطلب على السماد من أجل المحاصيل الصيفية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار في السوق الحرة فيما تسعى الحكومة لاتخاذ إجراءات سريعة لعدم تفاقم الأزمة.

وقررت شركات كيماء، وموبكو، وأبو قير للأسمدة، وسيدي كير للبتروكيماويات، الأسبوع الماضي، إيقاف إعداد الغاز الطبيعي عن مصانع الشركات لحين تحسن الظروف التشغيلية، وفق إفصاحات رسمية لإدارة البورصة المصرية، خلال تداولات الأسبوع الماضي.

وأرجعت الشركات القرار لعدم إلحاق أي ضرر بمحاصنها في ظل استمرار الموجة الحارة بشكل يزيد عن المعدلات الطبيعية المتوقعة لهذه الفترة من العام، ما تسبب في زيادة معدلات استهلاك الطاقة بشكل غير مسبوق بالتزامن مع توقف بعض مصادر إمدادات الغاز الإقليمي ما أدى لتأثير مخزون الغاز سلبياً.